عـزوهـا إلى تـراكـمـات سـابـقـة

متخصصون: ما زالت الموانئ العراقية متراجعة جداً

□ بغداد / المدى

أحد الموانئ العراقية

اعتبر متخصصون في مجال الاقتصاد أنٍ عمل الموانئ العراقية لم يتحسن كثيراً عما كان عليه، رغم الجهود المبذولة في سبيل إعادة إعمارها وتطويرها.

وقال مدير المكتب الدولي للاستشارات والدراسات التجارية توفيق المانع: إن الموانئ العراقية ليست بمستوى الطموح ومهملة عكس الموانئ العالمية.

وأضاف: أن الموانئ العراقية كسيحة بسبب الحروب المتراكمة وما تبعها من عدم توفر المعدات والآليات اللازمة وقلة الدعم الحكومي، داعياً الحكومة إلى تطويرها من أجل الاستغناء عن موانئ دول الجوار التي تربح المليارات من التجارة العراقية، وتهيئة الأرضية الصلبة لإنشاء المنطقة الاقتصادية الدولية الحرة في مثلث الفاو.

ويمتلك العراق (٥) موانئ تجارية هي ميناء المعقل وميناء أبو فلوس وأم قصر الشمالي وأم قصر الجنوبي وميناء هور الزبير وميناءين نفطيين هي ميناء خور العمية وميناء نفط البصرة الكبير.

من جانبه قال مدير عام الشركة العامة لموانئ العراق عمران اللامي أن حال الموانئ العراقية هي نتيجة حتمية للظروف القاسية التي عصفت بمحافظة البصرة من حروب، مشيراً إلى أن الحكومة بدأت من الصفر في إعمارها، خاصة ميناء أم قصر الذي شهد قفزة نوعية، بالإضافة إلى تخصيص مبالغ كبيرة لتجهيز الموانئ بجميع الوسائل والمعدات للنهوض بواقعها.

وأكد اللامي: أن الشركة العامة للموانئ تسعى لجعل الموانئ العراقية تنافس الموانئ العالمية وان تكون الموانئ العراقية من الجيل الثالث وستكون رافدا من روافد الاقتصاد الوطني بعد النفط والسياحة، وانجاز ميناء الفاو الكبير الذي سيجعل الموانئ العراقية هي الأفضل في منطقة الشرق الأوسط.

أما مستشار وزير النقل كريم النوري فأوضح من خلال (الوكالة الإخبارية للانباء) إن عمر الموانئ العراقية يتجاوز السبعين سنة، وكانت مسرحاً للمعارك بين صدام ودول الجوار التي نتج عنها غوارق كثيرة من مخلفات الحروب وأهملت طيلة فترة حكم النظام السابق وباتت تعيق حركة السفن التجارية والنفطية.

وأشار الى: أن وزارة النقل قامت بعمليات سحب الغوارق والألغام وتنظيف مياه شط العرب وميناء المعقل من مخلفات حروب النظام المباد بعد أحداث (٢٠٠٣). وأكد النوري : أن الحكومة جادة في تطوير الموانئ العراقية حيث بدا العمل بميناء الفاو الكبير الذي يحتوي على (٥٠) رصيفاً وهو ما يعادل جميع أرصفة الموانئ العراقية، وانجازه سيدر المليارات على العراق.

فيما أكدت عضو لجنة الخدمات والإعمار في مجلس النواب سهاد فاضل أن الموانئ هي لب الاقتصاد، وإذا ما استغلت بشكل صحيح ستكون منافسة لواردات النفط.

وأوضحت: أن الحكومة أهملت الكثير من الجوانب التي ترفد الاقتصاد وتعزز من موقف العراق الاقتصادي وركزت على الجانب الأمني، واعتمدت في إقرار الموازنة العامة على واردات النفط فقط ، تاركة واردات غير منظورة مثل المنافذ الحدودية والموانئ.

وقالت: أن وجود العوائق في الموانئ تجبر الكثير من التجار على الذهاب إلى الموانئ الإيرانية لنقل البضائع إلى العراق عن طريق المنافذ الحدودية مع إقليم كردستان .

وذكرت: أن وزارة النقل متعاونة مع لجنة الخدمات لإيجاد خطط مستقبلية لتطوير الموانئ ورصد مبالغ كبيرة من الموازنة العامة للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

فضاءات

■ د.ماجد الصوري

ارحموا القطاع الخاص

أطلعتنا وسائل الإعلام في الفترة الأخيرة عن نية البرلمان خصخصة قطاع الكهرباء وعرضه على الاستثمار، في مفهوم ضبابي غير واضح، بعد أن تم صرف ٣٧ مليار دولار بين نفقات تشغيلية واستثمارية، منها ٢١ مليار دولار لتطوير منظومة الكهرباء بين الإنتاج والتوزيع. وكان المفروض أن نحصل بهذه الأموال، وأموال المنح التي قدمت إلى العراق، على ما لا يقل عن ٢٥ ألف ميكا واط، إضافة الى ٥،٥ ألف ميكا واط التي ورثناها. ولو تم ذلك لكان من الممكن أن نحقق الأحلام الوردية للسادة المسؤولين في حل معاناة الشعب العراقي أفرادا وصناعة وزراعة وخدمات، وفي تصدير الفائض من الطاقة إلى دول الجوار، التي نستورد منها هذه الطاقة حاليا، وكأن الجميع مستعدون للتنازل عن طموحاتهم الوطنية من أجل عيون السادة المسؤولين في العراق. كان من المفروض على الحكومة والبرلمان الموقرين أن يقوما بمراجعة ومتابعة مصير الأموال التي أنفقت، وتشخيص النواقص والعيوب والمخالفات سنة بسنة، ومحاربة بؤر الفساد والتخريب، وبشكل علني وشفاف، واتخاذ الإجراءات اللازمة، قبل التبجح بانتقال العراق إلى التصدير، والإعلان عن فشل القطاع العام، ممثلاً بوزارة الكهرباء، والتوجه نحو القطاع الخاص، وكأن القطاع الخاص المحلي والأجنبي، سيأتي متوسلا للحصول على مثل هذه الفرصة الثمينة، وسيقوم بحل جميع التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والفساد الإداري والمالي المتمكن من أجهزة الدولة، ويعفي الحكومة والبرلمان من مسؤولياتهما. فالأموال التي أنفقت، لا حول ولا قوة لنا على استرجاعها. فالقطاع الخاص والأموال الخاصة هما الحل السحري، وسيبقى الشعب العراقي والاقتصاد العراقي يعاني من كل هذه المشاكل إلى ان يتم حل الإشكالات الجديدة.

إلى متى يستمر الخداع في ترويج المفاهيم الخاطئة حول دور القطاعين العام والخاص؟ والى متى يستمر التمجيد بدور القطاع الخاص وكأنه العصا السحرية لحل جميع المشاكل. ألا يكفي ما نراه في الدول الرأسمالية المتطورة من فشل في بعض المجالات التي يديرها القطاع الخاص، يعادل أو يفوق الفشل المتعمد الذي يتعرض له القطاع العام. لقد أثبتت جميع التجارب العالمية انه لا يوجد حتى الآن نموذج اقتصادي أمثل يمكن إتباعه لا في الدول الاشتراكية التي انهارت ولا في الدول الرأسمالية التي تتعرض إلى أزمات متكررة تقرب من الانهيار، وكل ذلك بسبب سوء الإدارة والجشع الناجم عن المصالح الذاتية والفساد الإداري والمالي. كيف يمكن أن ينجح القطاع العام في العراق وهو متخم في البطالة المقنعة وتقادم المعدات والإجراءات المتعمدة لإفشاله؟ وكيف ينجح القطاعان العام والخاص، في ظل غياب العوامل التي تؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة المردود، وفي ظل هذه الفوضى السياسية والاقتصادية والأمنية؟

المشكلة أيها السادة ليست في طبيعة القطاعين، وإنما في الإدارة الرشيدة الغائبة، إدارة الاقتصاد الكلي وإدارة المشاريع، وفي توفير الظروف المناسبة للعمل لإنجاح المشاريع الإنتاجية والخدمية والمشاريع الأخرى، بدون ذلك لا يمكن حل لا مشكلة الكهرباء ولا البطاقة التموينية ولا خدمات البنى التحتية ولا المشكلة الأمنية ولا مشكلة البطالة والفقر. فارحموا القطاع الخاص الذي لا يمكن تحقيق أي تطور من دونه، ولكن لا تحملوه أكثر من طاقته فإمكاناته محدودة في ظل الظروف التي يمر بها العراق.

برلماني يرجّح انخفاض الطلب على الدولار

□ بغداد / المدى

رجّح عضو لجنة الاقتصاد في مجلس النواب قصي جمعة، انخفاض الطلب على شراء الدولار في السوق المحلية خلال الفترة القادمة نتيجة توقف التبادل التجاري بين العراق وسوريا وإيران، بسبب الأزمة السياسية التي تمر بما الدولتان.

وقال جمعة إن التبادل التجاري بين العراق ودولتي إيران وسوريا شبه معطل بسبب ما يشهده هذان البلدان من أوضاع أمنية وسياسية غير مستقرة و صعوبة نقل البضائع من والى العراق، ما سيدفع إلى استقرار سعر صرف العملة المحلية نتيجة قلة الطلب على شراء الدولار في السوق. وأضاف: أن زيادة الطلب على شراء الدولار في الأسواق المحلية خلال الفترة الماضية جاء عن طريق التجار الإيرانيين والسوريين الذين يذهبون الى السوق العراقية ويشترون الدولار الأميركي بالدينار العراقي، وكذلك عن طريق ضخ كميات كبيرة من البضائع مقابل استنزاف العملة الصعبة، ما زاد من سعر صرف الدولار مقابل الدينار.

مصرفي: بطاقات الائتمان تعزز التعاملات المصرفية

□ بغداد / المدى

أكد الخبير المصرفي محسن علي أهمية استخدام البطاقات الائتمانية للمواطنين في التعاملات البنكية لسهولة التصرف بالأموال، داعياً إلى تعميم العمل بها في جميع المصارف الحكومية والخاصة.

وقال علي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) إن البطاقات الائتمانيةٍ (الفيزاكارد) و (الماستركارد) ضرورية جداً في التعاملات المصرفية، لأنها تغني عن استخدام الكتلة النقدية المتحركة للمواطن بتعاملاته في السوق المحلية. وأشار الى أن النظام المالي في العراق مقبل على تأسيس مشروع مالي الكتروني متطور يدعى "المقسم الوطني" سيساعد على الترويج للبطاقات الائتمانية ويوسع انتشارها، مبيناً أن خدمات البطاقة الائتمانية ستجعل المتعاملين في السوق المحلي يستغنون عن استخدام الكتلة النقدية لأنها أصبحت ظاهرة متعبة ومكلفة.

واقترح: إتمام عملية توزيع البطاقات عن طريق الأشخاص يملكون حساباً جارياً في المصارف العراقية وبإمكانهم أن يحصلوا على هذه البطاقة، مشيراً الى أنها عملية مشابهة للبطاقات الائتمانية الذكية المستخدمة في تسلم رواتب المتقاعدين، لكنها تكون موسعة أي أن صاحب البطاقة بإمكانه أن يتعامل معٍ المطاعم أو الفنادق أو الأسواق وغيرها بدلاً من دفع مبالغ نقدية.

ويذكر أن المصرف العراقي للتجارة أعلن عن إطلاق البطاقات الائتمانية للأشخاص المتعاملين معهم لسهولة التعامل والقضاء على التعامل في الكتلة النقدية في الأسواق المحلية. وتعرف البطاقة الائتمانية المصرفية بأنها عبارة عن قرض مالي يستطيع المستهلك استعماله لشراء مستلزماته ثم التسديد لاحقاً، فإذا كان غير راغب في تسديد جميع ما قام باقتراضه (شرائه) في أي شهر فإنه يسمح له بتدوير جزء أو كل المبلغ المقترض إلى الشهر التالي، ويترتب عليه في هذه الحالة دفع الفائدة على الرصيد المدين (القائم)، أما أشهر أنواع البطاقات: بطاقة الحساب، البطاقة المدينة، بطاقة الصراف الآلي، البطاقة الائتمانية المضمونة، البطاقة الذكية، البطاقة المدفوعة مسبقاً، بطاقة الائتلاف، بطاقة السماحات (المكافآت)، البطاقة ذات العلامة التجارية المزدوجة.